



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 11 آب/ أغسطس 2026

كيف يعيد الاحتلال الإسرائيلي تشكيل واقع الضفة الغربية بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر؟

وحدة الدراسات السياسية

كيف يعيد الاحتلال الإسرائيلي تشكيل واقع الضفة الغربية بعد السابع من تشرين الأول / أكتوبر؟

سلسلة: تقدير موقف

11 آب / أغسطس 2026

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن ثلاث سلسلات هي: تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2026

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرف، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

4	أولاً: ملامح تغيير الواقع جغرافياً وديموغرافياً
5	ثانياً: تصاعد نفوذ المستوطنين وتغيير نظام الحكم
6	ثالثاً: أهداف إسرائيل
6	1. إنهاء نموذج أوسلو
7	2. تقويض فرص قيام دولة فلسطينية
7	3. إعادة تعريف مكانة الفلسطينيين
8	4. فرض "السيادة" الإسرائيلية
8	خاتمة

شهدت الضفة الغربية المحتلة في الأسابيع الأخيرة تصاعداً كبيراً في اعتداءات المستوطنين، وتنامياً في عمليات عسكرية لقوات الاحتلال الإسرائيلية. وعلى الرغم من محاولات ربط هذا التصعيد بالحسابات الانتخابية؛ نظراً إلى اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/ أكتوبر 2026، فإن ما يجري يعكس في حقيقة الأمر سياسة إسرائيلية ممنهجة، تتجاوز اعتبارات المنافسة الانتخابية. فالحكومة الإسرائيلية، التي يهيمن عليها التيار الديني والقومي المتطرف، تنتهج منذ تشكيلها، في كانون الأول/ ديسمبر 2022، مساراً يهدف إلى تغيير الوقائع على الأرض في الضفة الغربية. وهو مسارٌ ما فتئت وتيرته تتسارع، منذ اندلاع حرب الإبادة على قطاع غزة، بعد أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. وتشمل هذه السياسة تصعيد مشاريع التوسع الاستيطاني، وتشديد القيود على حركة الفلسطينيين، وخنق الاقتصاد الفلسطيني. ويجري، خلال تنفيذ هذه السياسة، تصعيدٌ في عمليات هدم المنازل وتهجير التجمعات البدوية ومحاولات تفريغ المخيمات من السكان، وزيادة غير مسبوقة في عنف المستوطنين واعتداءاتهم على القرى الفلسطينية بإسنادٍ من الجيش الإسرائيلي. وتهدف هذه السياسة إلى تغيير الواقع جغرافياً وديموغرافياً وإدارياً في الضفة الغربية، وتنفذ ذلك فعلاً، وتفرض "السيادة" الإسرائيلية بحكم الأمر الواقع.

أولاً: ملامح تغيير الواقع جغرافياً وديموغرافياً

أظهر تقرير مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، الصادر في 6 تموز/ يوليو 2026، تصاعداً غير مسبوق في النشاط الاستيطاني الإسرائيلي خلال عام 2025، وهو ما يعكس انتقال السياسة الاستيطانية من التوسع التدريجي إلى إعادة تشكيل الواقعين الجغرافي والديموغرافي في الضفة الغربية. ويفيد التقرير أن عدد المستوطنين الإسرائيليين تجاوز 750 ألف مستوطن (15 في المئة من إجمالي سكان الضفة الغربية) موزعين على 147 مستوطنة، إلى جانب عدد متزايد من البؤر الاستيطانية. وأقرت الحكومة الإسرائيلية، خلال عام 2025، إنشاء 54 مستوطنة جديدة في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية)، وهو أعلى رقم تسجله في عام واحد منذ عام 1967¹. وتؤكد التطورات اللاحقة استمرار هذا المسار؛ فقد وقّعت الحكومة في 14 تموز/ يوليو 2026 عقداً بقيمة 8.5 مليارات شيكل (2.3 مليار دولار أميركي) لبناء 12 ألف وحدة سكنية جديدة في المستوطنات². إضافة إلى ذلك، أقامت خلال عام 2025 نحو 86 بؤرة استيطانية جديدة، بمعدل وسطي يراوح بين بؤرة وبؤرتين في الأسبوع الواحد، ودفعت خلال الفترة 2023 - 2025 بمخططات لبناء 40064 وحدة سكنية، يتوقع أن تستوعب ما بين 160 ألف مستوطن و200 ألف مستوطن آخرين إضافيين³.

وامتد هذا المسار ليشمل إعادة تشكيل الجغرافيا السكانية في الضفة الغربية وإعادة توزيع السيطرة على الأرض فيها؛ إذ استعمل المستوطنون نمط "الاستيطان الرعوي"، القائم على إنشاء مزارع استيطانية للسيطرة على أراضي الفلسطينيين. فسيطروا فعلياً على أكثر من 1.07 مليون دونم (الدونم يساوي 1000 متر مربع)؛ أي نحو 18 في المئة من مساحة الضفة الغربية، وأضافوا خلال عام 2025 وحده نحو 300 ألف دونم إلى المناطق الخاضعة لسيطرتهم. إلى جانب ذلك، أعلنت إسرائيل بين عامي 2023 و2025 نحو 25959 دونماً "أراضي دولة"؛ وهو ما يعادل تقريباً نصف إجمالي الأراضي التي استولت عليها وأعلنتها تابعة لها منذ توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993. وتزامن ذلك مع شقّ 223 كيلومتراً من الطرق الاستيطانية الجديدة، إلى جانب المضي في مشروع (E1) عبر التصديق على بناء 3401 وحدة سكنية، ورصد 3 مليارات شيكل (900 مليون دولار)

1 "2025 Report on Israeli Settlements in the Occupied West Bank, Including East Jerusalem Reporting Period: January - December 2025," The Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA), 17/7/2026, accessed on 10/8/2026, at: <https://acr.ps/hBybH0P>

2 "الكشف عن تخصيص حكومة نتنياهو 8.5 مليارات شيكل للبنية التحتية الاستيطانية"، الأيام، 2026/7/15، شوهد في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybHkF>

3 "Report on Israeli Settlements in the Occupied West Bank 2025"

للبنية التحتية و335 مليون شيكل (100 مليون دولار) لشقّ ما يسمى "طريق السيادة"، الذي يخلق نحو 3 في المئة من مساحة الضفة الغربية عن الفلسطينيين، ويعزز الترابط الجغرافي بين المستوطنات⁴.

وشمل هذا المسار أيضًا تقييد حركة الفلسطينيين؛ فقد أقامت إسرائيل حتى نهاية عام 2025 نحو 925 حاجزًا، منها أكثر من 120 بوابة جديدة و459 عائقًا، تغلق الطرق الرئيسية أو تحدّ من الوصول إليها، على نحو يعزل المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية بعضها عن بعضها الآخر⁵. وأدّت العمليات العسكرية الإسرائيلية في مخيمات شمال الضفة الغربية إلى تهجير أكثر من 40 ألف لاجئ فلسطيني منذ مطلع عام 2025⁶. واستكمالًا لهذا المسار، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، في 5 آب/ أغسطس 2026، بدء "عملية واسعة النطاق" في مخيم قلنديا للاجئين شمال مدينة القدس، مكرّرًا الذرائع الأمنية نفسها التي ساقها خلال عملياته السابقة في مخيمات شمال الضفة⁷.

وعلى الرغم من أن المنطقة المصنفة (ج)، التي تشكّل نحو 61 في المئة من مساحة الضفة الغربية، شهدت منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر واحدة من أوسع حملات الهدم والتهجير وتفريغ التجمعات الفلسطينية⁸، فإنّ هذه السياسة امتدت تدريجيًا إلى المنطقتين (أ) و(ب)، في تطور يعكس تآكل التقسيم الإداري الذي أفرزته اتفاقيات أوسلو. ففي أواخر تموز/ يوليو 2026، أصدر جيش الاحتلال 15 أمرًا عسكريًا بوضع اليد على نحو 199.8 دونماً من أراضي محافظة جنين، شمال الضفة الغربية، خصص معظمها لشق طرق عسكرية، في حين استهدف أحدها أراضي داخل المنطقة المصنفة (أ) لإقامة موقع عسكري وشقّ طريق يؤدي إليه⁹. إضافة إلى ذلك، وسّعت إسرائيل صلاحياتها في مجالات الإنفاذ والتخطيط والبناء داخل المنطقة (ب)، وأقامت فيها، أوّل مرة منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، ثماني بؤر استيطانية جديدة خلال عام 2024، وقد كثفت هدم المنشآت الفلسطينية تحت ذريعة وقوعها في "مناطق أمنية"¹⁰.

ثانيًا: تصاعد نفوذ المستوطنين وتغيّر نظام الحكم

ارتبط تغيير واقع الضفة الغربية بسعي الحكومة الإسرائيلية الحالية لإعادة هيكلة النظام الإداري الاستعماري القائم منذ سبعينيات القرن العشرين؛ وذلك بنقل صلاحيات الإدارة المدنية التابعة للجيش الإسرائيلي إلى مؤسسات يقودها المستوطنون، وإشراك الحركة الاستيطانية مباشرة في الحكم. ففي 23 شباط/ فبراير 2023، وقّع وزير الأمن الإسرائيلي السابق، يوآف غالانت، ووزير المالية، بتسليل سموتريتش، اتفاقًا نقل إلى الأخير صلاحيات واسعة في إدارة الشؤون المدنية بالضفة الغربية، ونصّ على إنشاء "مديرية الاستيطان" داخل الإدارة المدنية. وشملت هذه الصلاحيات تحديد أولويات الإنفاق الحكومي، والتصديق على المخططات الهيكلية، ورسم الحدود الإدارية للمستوطنات، فضلًا عن ضبط ومراقبة التخطيط والبناء الفلسطينيين وتنفيذ

4 Ibid.

5 نائلة خليل [وآخرون]، "أرخبيل 'الضفة الغربية'... سجن كبير بـ 925 حاجزًا وبوابة"، **العربي الجديد**، 2026/8/2، شوهد في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybHry>

6 "Nakba is 'the World's Longest Standing Protracted Refugee Crisis', UN Assistant Secretary-General Says at the Commemoration of the 78th Anniversary of the Nakba," United Nations, 15/5/2026, accessed on 10/8/2026, at: <https://acr.ps/hBybGOD>

7 <https://acr.ps/hBybHeW>: إسرائيل تنفذ عملية عسكرية واسعة النطاق في مخيم قلنديا للاجئين الفلسطينيين، **بي بي سي عربي**، 2026/8/5، شوهد في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybHeW>

8 "oPt: Humanitarian Situation Report | 23 July 2026," OCHA, 23/7/2026, accessed on 10/8/2026, at: <https://acr.ps/hBybGBB>

9 زهران معالي، "كيف تعيد أوامر وضع اليد رسم خريطة جنين؟"، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"**، 2026/8/3، شوهد في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybH2k>

10 "Al-Haq Submission to the Special Rapporteur on the Right to Adequate Housing on Consolidating Annexation of the West Bank: Israel's Demolitions in Area B," *Al-Haq*, 31/5/2026, accessed on 10/8/2026, at: <https://acr.ps/hBybHt3>

أوامر الهدم". وبرزت في الأعوام الأخيرة منظمات استيطانية، تشارك أيضًا في تنفيذ السياسات الاستيطانية على الأرض، من أبرزها "ريغافيم" التي تزود مؤسسات الدولة بملفات وخرائط تتعلق بالبناء الفلسطيني، و"أمانا" التي تنشئ البؤر والأحياء الاستيطانية وتطور بنيتها التحتية، و"حراس يهودا والسامرة" التي تنظم مجموعات لحماية المزارع الاستيطانية، إلى جانب منظمات أخرى تؤدي أدوارًا مماثلة. وقد عزز هذا المسار مع تضاعف المخصصات الحكومية الموجهة إلى المجموعات الاستيطانية، وتوسيع دورها في تنفيذ مشاريع الطرق، وربط البؤر الاستيطانية بشبكات المياه والكهرباء، والإشراف على إقامة أحياء استيطانية جديدة¹².

وامتد هذا التحول إلى المجالس الإقليمية الاستيطانية، التي تجاوزت دورها في إدارة المستوطنات وتقديم الخدمات إلى سكانها، لتصبح شريكًا في تنفيذ المشروع الاستيطاني. وتشرف اليوم ستة مجالس إقليمية موزعة على شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها، وتدعو علنًا إلى توسيع الاستيطان واستقدام مزيد من المستوطنين وفرض "السيادة" الإسرائيلية. وتضطلع هذه المجالس بدور مباشر في الاستيلاء على الأراضي، وتأمين البؤر الاستيطانية، وفرض وقائع ميدانية جديدة. وتكشف ممارسات عدد من مسؤوليها، ولا سيما في المنطقة (ج) (وفقًا لتقسيمات اتفاقيات أوسلو)، عن اندماج متزايد بين سلطات الدولة والمستوطنين، بحيث يعمل الطرفان ضمن منظومة واحدة لنزع ملكية الفلسطينيين، وفرض السيطرة الإسرائيلية على أراضيهم¹³. وعلاوةً على ذلك، تعمل جماعات، مثل "فتية التلال" و"تدفيغ الثمن" وفرق الحراسة المسلحة، بوصفها ذراعًا ميدانية أيضًا للدولة ومشروعها الاستيطاني، مستفيدةً من تمويل المجالس الإقليمية والمنظمات الاستيطانية، وحماية الجيش، وتوسيع صلاحيات المستوطنين وتسليحهم¹⁴.

ثالثًا: أهداف إسرائيل

تهدف السياسات والإجراءات التي تنتهجها حكومة بنيامين نتنياهو الحالية منذ توليها السلطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستعمارية الاستيطانية المترابطة، أبرزها ما يلي:

1. إنهاء نموذج أوسلو

على الرغم من تأجيل اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع، في أيار/ مايو 2026، بحث مشروع قانون يقضي بإلغاء اتفاقيات أوسلو وإنهاء الالتزامات القانونية المترتبة عليها، بطلب من رئيس الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو¹⁵، فإن حكومته تمضي عمليًا في إنهاء نموذج أوسلو عبر تفكيك مرتكزاته وإعادة فرض السيطرة الإسرائيلية المباشرة على الضفة الغربية. ففي شباط/ فبراير 2026، أقر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابنت) عدة قرارات وسّعت الولاية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وقد شملت نشر سجلات الأراضي، والسماح للإسرائيليين بشراء الأراضي مباشرة، وتوسيع صلاحيات الإنفاذ داخل المنطقتين (أ) و(ب)¹⁶. وفي حزيران/ يونيو 2026، نقلت الحكومة صلاحيات التخطيط والبناء في البلدة القديمة من بلدية

11 جيرمي شارون، "تسليم سموتريتش سلطة التخطيط في المستوطنات وسلطات واسعة على الضفة الغربية"، تايمز إسرائيل، 2023/2/24، شوهد في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybGPI>

12 "حصاد عمل الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية (2023-2026): الاستيطان، نقل الصلاحيات، وتقويض بنود اتفاقيات أوسلو"، ورقة نقاش طاوله مستديرة (1)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار (تموز/ يوليو 2026)، شوهد في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybHgr>

13 فتحي نمر، "مستقبل الضفة الغربية: بين سيطرة المستوطنين ومشروع الضم"، شبكة السياسات الفلسطينية، 2026/2/3، شوهد في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybGD6>

14 محمد وتد، "بالأسماء والأرقام.. من يقود عنف المستوطنين في الضفة؟"، الجزيرة نت، 2026/8/2، شوهد في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybH3P>

15 "نتنياهو يؤجل مناقشة مشروع قانون لإلغاء اتفاقية أوسلو"، العربي الجديد، 2026/5/10، شوهد في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybHuy>

16 Nava Freiberg & TOI Staff, "Security Cabinet Okays Deepened Israeli Control of West Bank; Hamas Urges 'Escalation'", *Times of Israel*, 8/2/2026, accessed on 10/8/2026, at: <https://acr.ps/hBybGRd>

الخليل إلى المؤسسات الإسرائيلية، ووصف سموتريتش هذه الخطوة بأنها تمثل "إلغاءً فعلياً لاتفاق الخليل"، أحد الاتفاقات المنبثقة عن أوسلو¹⁷.

2. تقويض فرص قيام دولة فلسطينية

تكشف القرارات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية أنها تتعامل مع منع قيام دولة فلسطينية، بوصفه هدفاً سياسياً معلناً رئيساً، وتترجمه عبر القوانين والتشريعات والسيطرة على الأرض. ففي تموز/ يوليو 2024، تبنت الكنيست الإسرائيلي، المرة الأولى، قراراً يرفض إقامة دولة فلسطينية، وأيده 68 عضواً مقابل معارضة 9 أعضاء فقط¹⁸. وفي أيار/ مايو 2025، صدّق الكابنت على استئناف تسجيل ملكية الأراضي في المنطقة (ج)، ونقل إدارة هذه العملية إلى المؤسسات الإسرائيلية؛ على نحو يشمل تسجيل الأراضي، وإصدار أذونات البيع، والإشراف على إجراءات التسجيل، مقابل منع السلطة الفلسطينية من ممارسة هذه الصلاحيات¹⁹. وفي آب/ أغسطس 2025، أعاد سموتريتش تفعيل مشروع (E1)، بعد تجميده منذ عام 2012 نتيجةً للضغوط الأميركية والأوروبية؛ وهو المشروع الذي يفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها من خلال كتلة استيطانية كبيرة جنوبي القدس، ووصف مكتبه هذه الخطوة بأنها تهدف إلى "دفن فكرة الدولة الفلسطينية"²⁰. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2025، عدّلت الحكومة قانون "فك الارتباط"، وسمحت بعودة المستوطنين إلى المستوطنات الأربع التي أخلتها إسرائيل في شمال الضفة الغربية عام 2005، وهو أمرٌ يُعيد توسيع الاستيطان في شمال الضفة ويُعمّق القطيعة الجغرافية بين مناطقها، ويُقوّض إمكان قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً²¹.

3. إعادة تعريف مكانة الفلسطينيين

ينظر اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية، بوصفهم سكاناً محليين يمكنهم إدارة شؤونهم اليومية، ولا ينظر إليهم باعتبارهم شعباً ينبغي له أن يحظى بحقوق سياسية وتطلعات قومية. وي طرح في المقابل نموذجاً مبنياً على تقسيم الضفة إلى ستّ مديريات بلدية تتمثل في الخليل، وبيت لحم، ورام الله، وأريحا، ونابلس، وجنين، تدير السكان وفقاً لروابط محلية وعائلية، وترتبط اقتصادياً وإدارياً بإسرائيل²². ويتكامل هذا التصور مع دعم الحكومة الإسرائيلية الحالية نماذج حكم عائلية بديلة من المؤسسات السياسية الفلسطينية؛ وهو ما تجلّى في دعوة سموتريتش إلى إلغاء "اتفاقيات الخليل" وإحياء فكرة "إمارة الخليل"، وتقديم شخصيات عشائرية من المدينة بوصفها بديلاً محلياً من السلطة الفلسطينية²³. وتُعزز إسرائيل هذا المسار بإضعاف السلطة نفسها، من خلال احتجاز أموال المقاصة (المؤلفة من ضرائب وجمارك تجبها إسرائيل من الفلسطينيين)، وتعميق أزمة رواتب الموظفين الحكوميين، وفرض قيود متزايدة على القطاع المصرفي الفلسطيني، وكان أبرزها تصديق الكنيست، في 9 حزيران/ يونيو 2026، على قانون يُتيح اقتطاع مبالغ سنوية من أموال المقاصة، تحدّدتها اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي بناءً على تقرير وزير المالية، وتحويلها إلى خزينة الدولة أو استعمالها في دفع تعويضات تقررها إسرائيل²⁴.

17 بيروت حمود، "سموتريتش يسحب رسمياً صلاحيات التخطيط والبناء من بلدية الخليل"، العربي الجديد، 2026/6/16، شوهده في 2026/8/10، <https://acr.ps/hBybHhW> في:

18 "الكنيست الإسرائيلي يقر رفض إقامة دولة فلسطينية"، الجزيرة نت، 2024/7/18، شوهده في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybGEB>

19 سعيد عموري، "إسرائيل تصادق على استئناف تسجيل الأراضي في الضفة الغربية"، وكالة الأناضول، 2025/5/12، شوهده في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybH5k>

20 خالد سلامة، "مشروع استيطاني إسرائيلي 'سيدفن' فكرة الدولة الفلسطينية"، دوتشيه فيله، 2025/8/14، شوهده في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybHw3>

21 "المجلس الأمني الإسرائيلي يصادق على إقامة 19 مستوطنة جديدة في الضفة الغربية المحتلة"، بي بي سي عربي، 2025/12/21، شوهده في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybGSI>

22 "بتسلييل سموتريتش: خطة الحسم الإسرائيلية"، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 2017/9/7، شوهده في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybHjr>

23 كفاح زبون، "إمارة الخليل 'تعود للواجهة وفقاً لترتيبات سموتريتش"، الشرق الأوسط، 2026/6/19، شوهده في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybGG6>

24 "الكنيست الإسرائيلي يوافق على قانون لتجميد أموال السلطة الفلسطينية"، الجزيرة نت، 2026/6/9، شوهده في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybH6P>

4. فرض "السيادة" الإسرائيلية

في تموز/ يوليو 2025، صدّق الكنيست على مقترح غير ملزم قانونياً يدعو إلى فرض "السيادة" الإسرائيلية على كامل الضفة الغربية وغور الأردن²⁵. وعلى الرغم من أن المقترح لم يحوّل الضم إلى قرار رسمي، فإنّ الحكومة الإسرائيلية تمضي في تطبيقه بحكم الأمر الواقع، عبر إجراءات تفكيك مخراجات أوصلو، وتقوُّض إمكان قيام دولة فلسطينية، وتكرّس سيطرتها على معظم الأرض، وتحصر الفلسطينيين في تجمعات منفصلة من دون سيادة أو حقوق سياسية. وفي هذا الإطار، يرتبط فرض "السيادة" بترسيخ نظام أبارتهايد يُخضع الفلسطينيين والمستوطنين لمنظومتين قانونيتين وقضائيتين مختلفتين، ويمنح المستوطنين حقوقاً وامتيازات تحرم إسرائيل الفلسطينيين منها على الأرض نفسها. وفي الوقت نفسه، توظف إسرائيل هذا النظام لإعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية، وخلق الحياة الفلسطينية سياسياً واقتصادياً وعمرانياً، واستنزاف قدرة الفلسطينيين على الصمود والبقاء في أرضهم. ويتجسد هذا المسار ميدانياً في تهجير التجمعات الفلسطينية من المنطقة (ج)، ودفع سكان مخيمات شمال الضفة الغربية قسراً نحو مراكز المدن وضواحيها، بالتوازي مع تصعيد اعتداءات المستوطنين على القرى الفلسطينية والاستيلاء على أراضيها. وتؤدي هذه السياسات، مجتمعة، إلى دفع السكان تدريجياً من المخيمات والقرى نحو مراكز المدن، وحصرهم في مساحات جغرافية أضيق تتراجع فيها فرص العمل ومقومات العيش، على نحو يخلق بيئة طاردة تستنزف قدرتهم على إعالة أسرهم، وقد تدفعهم، في نهاية المطاف، إلى البحث عن فرص للعيش خارج فلسطين. ويجد هذا المسار تعبيره الأكثر وضوحاً في خطة سموتريتش لفرض "السيادة" الإسرائيلية على 82 في المئة من مساحة الضفة الغربية، وحصر الفلسطينيين في المساحة المتبقية، ولا سيما في مراكز المدن، ضمن مناطق سكانية منفصلة ومعزولة تفتقر إلى أدنى مقومات السيادة والتواصل الجغرافي والاستقلال السياسي والاقتصادي²⁶.

خاتمة

دخلت الضفة الغربية، منذ وصول الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى الحكم، مرحلة جديدة من المشروع الاستعماري الاستيطاني، تُعدّ الأسوأ منذ احتلالها عام 1967. وتسارعت وتيرة هذا المشروع بعد عملية "طوفان الأقصى"، التي حولتها إسرائيل إلى فرصة لإعادة تشكيل الواقع جغرافياً وديموغرافياً وإدارياً في الضفة الغربية على نحو يفرض السيادة عليها بحكم الأمر الواقع، سواء أعلنت إسرائيل الضم رسمياً أم أبقت من دون إعلان. وترى حكومة نتنياهو في اللحظة الراهنة فرصة مواتية لإنجاز هذا المشروع، مستفيدة من سلوك إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، المنسجم مع توجهات اليمين الإسرائيلي، وضعف المواقف الأوروبية، وغياب دور عربي فاعل. وفي الوقت نفسه، يغيب دور فاعل للسلطة الفلسطينية في مواجهة مشروع يستهدف وجودها السياسي، ويجردها تدريجياً من وظائفها، ويحصر دورها في إدارة الشؤون المدنية اليومية.

25 أنور الزيادات، "مصادقة الكنيست على مقترح ضم الضفة الغربية تهديد مباشر للأردن"، **العربي الجديد**، 2025/7/25، شوهد في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybGtu>

26 سام سوكل، "سموتريتش يقترح ضم 82% من أراضي الضفة الغربية لمنع قيام دولة فلسطينية"، **تايمز أوف إسرائيل**، 2025/9/4، شوهد في 2026/8/10، في: <https://acr.ps/hBybGud>